

شرح العقيدة الطحاوية

قوله : (وعلى العبد أن يعلم أن \square قد سبق علمه في كل كائن من خلقه فقدر ذلك تقديرا محكما مبرما ليس فيه ناقص ولا معقب ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه) .

ش : هذا بناء على ما تقدم من أن \square تعالى قد سبق علمه بالكائنات وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها كما [قال A : قدر \square مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء] فيعلم أن \square قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها على ما اقتضته حكمته البالغة [فكانت كما علم] فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصور إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها قال تعالى : { ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير } وأنكر غلاة المعتزلة أن \square كان عالما في الأزل وقالوا : إن \square تعالى لا يعلم أفعال العباد [حتى يفعلوا] ! تعالى \square عما يقولون علوا كبيرا قال الإمام الشافعي [تعالى] \square فإن كفروا أنكروا وإن خصموا به أقروا فإن بالعلم القدريه ناظروا : Bo يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثبته وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة وقد علم \square ذلك منه ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه .

وإذا قيل : فيلزم أن يكون العبد قادرا على تغيير عالم \square لأن \square علم أنه لا يفعل فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم \square ؟ قيل : هذه مغالطة وذلك أن مجرد مقدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه لا عدم وقوعه فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم \square بعدم وقوعه بل إن وقع كان \square قد علم أنه يقع وإن لم يقع كان \square قد علم أنه لا يقع ونحن لا نعلم علم \square إلا بما يظهر وعلم \square مطابق للواقع فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم بل أي شيء وقع كان هو المعلوم والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يغير العلم [بل هو قادر على فعل لم يقع ولو وقع لكان \square قد علم أنه يقع لا أنه لا يقع .

وإذا قيل : فمن عدم وقوعه يعلم \square أنه لا يقع فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم [؟ قيل : ليس الأمر كذلك بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه] فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه ! وهو فرض محال وذلك بمنزلة من يقول : افرض وقوعه مع عدم وقوعه [! وهو جمع بين النقيضين .

فإن قيل : فإذا كان وقوعه مع علم الرب [عدم] وقوعه محالاً لم يكن مقدوراً ؟ قيل :
لفظ المحال مجمل وهذا ليس محالاً لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه في نفسه بل
هو ممكن مقدور مستطاع ولكن إذا وقع كان □ عالماً بأنه سيقع وإذا لم يقع كان عالماً بأنه
لا يقع فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه
وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال ! مما يلزم هؤلاء : أن لا يبقى أحد قادراً على شيء لا
الرب ولا الخلق فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء
قدرته على تركه وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله
فكذلك ما قدره من أفعال عباده □ تعالى أعلم